On Research Center for Scientific
Research and Consultations

مركز أون ريسيرش
للبحوث العلمية والاستشارات

البنى اللامتماثلة
في النظام التجاري العالمي
(ديناميات الهيمنة وآليات إعادة إنتاج التبعية البنيوية في عصر النيوليبرالية المُعولمة)

د. سيف ضياء دعير

ديسمبر ٢٠٢٥

كراسات استراتيجية

الناشر
مركز أون ريسيرش للبحوث العلمية والاستشارات
القاهرة – جمهورية مصر العربية
حقوق النشر والطبع محفوظة
On Research Center for Scientific Research and Consultations
Cairo, Arab Republic of Egypt
Copyright © All rights reserved
Web: https://onresearch.org/
Email: info@onresearch.org
ديسمبر ٢٠٢٥

كراسات استراتيجية

مركز أون ريسيرش للبحوث العلمية والاستشارات

البُنى اللامتماثلة في النظام التجاري العالمي
(ديناميات الهيمنة وآليات إعادة إنتاج التبعية البنيوية في عصر النيوليبرالية المعولمة)

إعداد

د. سيف ضياء دعير

جامعة النهرين - دولة العراق

تدقيق لغوي : أ- أحمد شعبان

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
الملخص	6
المقدمة	7
الأهمية البحثية	8
الهدف البحثي	8
الإشكالية البحثية	9
الفرضية البحثية	10
المنهجية البحثية	10
المحور الأول: ديالكتيك التبادل اللامتكافئ ونزيف القيمة المُضافة.	11
الإطار المفاهيمي للتبادل اللامتكافئ، من التنظير إلى القياس الكمي:	11
تشريح الميكانيزمات السعرية للاستلاب القيمي	12
أ. التقلبات السعرية الهيكلية	12
ب. آليات الوساطة والسيطرة على سلاسل القيمة	12
ج. تسعير التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية	12
التجليات الإمبريقية للتبادل اللامتكافئ: حالات دراسية من الجنوب العالمي	13
أ. جمهورية غانا أسيرة لعنة الكاكاو	14
ب. نيجيريا ديالكتيك الثروة النفطية والتبعية البنيوية.	14
ج. بوليفيا الذهب الأبيض ومعضلة القيمة المُستلبة	14
المحور الثاني: الاستخراجية الجديدة وإشكالية الكُلفة الإيكولوجية المُستترة في المنظومة التجارية المُعولمة	15

المحور الثالث: الأوليغارشية المعولمة هندسة الهيمنة المؤسساتية للشركات عابرة القارات وميكانيزمات التحكم في شبكات القيمة المضافة العالمية	17
أولاً: الخريطة الطوبوغرافية للهيمنة الشركاتية العالمية	18
ثانياً: سلاسل القيمة العالمية كآليات للاستخلاص غير المتكافئ	19
التقسيم الهرمي للعمل المُعولم	19
آليات الاستخلاص والتحكم	19
ثالثاً: البنية التحتية المؤسسية للهيمنة الشركاتية	19
المؤسسات المالية الدولية	19
آليات التحكيم الدولي:	20
رابعاً: الاستعمار السياسي – التشريعي وآليات الإخضاع المؤسسي	20
الاستحواذ التنظيمي	20
الابتزاز الاستثماري	20
الهيمنة الأيديولوجية	21
خامساً: الإغراق البيئي والاجتماعي – الوجه الآخر للميزة التنافسية	21
الإغراق البيئي	21
الإغراق الاجتماعي	21
التهرب الضريبي المُمنهج	21
خاتمة الدراسة	21
توصيات الدراسة	23

الملخص:

تتناول هذه المساهمة البحثية تفكيكًا معرفيًا متعدد الأبعاد للمنظومة التجارية العالمية المعاصرة، متجاوزة التحليلات التقليدية لتستكشف الأنساق العميقة التي تشكّل العمارة الهيكلية لما يمكن تسميته بـ(الجغرافيا السياسية للتبادل اللامتكافئ)،إذ أن هذا التحليل يتخذ من المنظور النقدي للاقتصاد السياسي الدولي إطاراً مرجعياً لفهم التشابكات المعقدة بين مراكز القوة الرأسمالية في الشمال الصناعي، والأطراف المهمشة في الجنوب العالمي، إذ يكشف التحليل المُعمّق عن بنية هرمية مُحكمة تتجذر في الإرث الكولونيالي وتتجدد عبر آليات (النيوليبرالية المُعولمة)، حيث تُعيد إنتاج نفسها من خلال مصفوفة مُتشابكة من الترتيبات المؤسسية والأطر التنظيمية، التي تبدو في ظاهرها محايدة بينما تكرس في جوهرها عدم التماثل البنيوي في توزيع القوة والثروة والفرص التنموية من خلال الميكانيزمات الثلاثية للإخضاع الاقتصادي المتمثلة في (ديالكتيك التبادل اللامتكافئ، ونزيف القيمة المُضافة، والاستخراجية الجديدة، والكلفة الإيكولوجية المُستترة، وهيمنة رأس المال العابر للقارات، وتفتيت سلاسل القيمة المضافة).

الكلمات المفتاحية: النيوليبرالية المعولمة، البراديغمات التنموية، الديالكتيك الاقتصادي، التبادل اللامتكافئ، سلاسل القيمة العالمية.

Abstract:

This research contribution offers a multidimensional epistemological deconstruction of the contemporary global trading system, moving beyond traditional analyses to explore the deep-rooted patterns that constitute the structural framework of what might be termed the "geopolitics of unequal exchange." This analysis adopts the critical perspective of international political economy as a frame of reference for understanding the complex entanglements between the centers of capitalist power in the industrialized North and the marginalized peripheries of the Global South. The in-depth analysis reveals a tightly controlled hierarchical structure rooted in the colonial legacy and renewed through the mechanisms of "globalized neoliberalism." This structure reproduces itself through a complex matrix of institutional arrangements and regulatory frameworks that appear neutral on the surface, while at their core they perpetuate structural asymmetry in the distribution of power, wealth, and development opportunities. This is achieved through three mechanisms of economic subjugation: the dialectic of unequal exchange and value depletion; neo-extraction and its hidden environmental costs; and the dominance of transnational capital and the fragmentation of value chains.

Keywords: Globalized neoliberalism, development paradigms, economic dialectics, unequal exchange, global value chains.

المقدمة:

تُشكل بُنية النظام التجاري الدولي المعاصر تجلياً بارزاً لديناميات القوة غير المتكافئة التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين مراكز الإنتاج الرأسمالي المتقدم وأطرافه النامية، وهي علاقات تتجاوز في عُمقها وتجذرها مجرد كونها انعكاساً لتفاوتات اقتصادية ظرفية، لتُمثل بُنى مُمأسسة تعيد إنتاج ذاتها عبر آليات مُركبة ومُتشابكة من الهيمنة الناعمة والصلبة على حدٍّ سواء، يتبدى هذا الواقع المركب في صورة منظومة محكمة من الترتيبات المؤسسية والأطر التنظيمية التي تصوغ قواعد اللعبة الاقتصادية العالمية، والتي تنطوي في جوهرها على تحيزات بنيوية ممنهجة ترسخ التقسيم الدولي للعمل القائم على أساس غير عادل، إذ تحتكر القيمة المضافة العالية والمعرفة التكنولوجية المتقدمة في مراكز الشمال العالمي، بينما تختزل أدوار دول الجنوب في كونها مورداً للمواد الخام ومستهلكاً للسلع المصنعة، في دورة لا متناهية من الاستنزاف والتبعية.

تتجسد هذه الإشكالية البنيوية عبر مصفوفة مُعقدة من الآليات التي تعمل على مستويات متعددة ومتداخلة:

على المستوى المؤسسي، حيث تُهيمن القوى الاقتصادية الكبرى على آليات صنع القرار في المنظمات التجارية والمالية الدولية، موجهة قواعدها وسياساتها بما يخدم مصالحها الاستراتيجية.

وعلى المستوى التجاري، فمن خلال فرض أنماط من التبادل غير المتكافئ التي تكرس التخصص في إنتاج السلع الأولية منخفضة القيمة مقابل استيراد المنتجات عالية التقنية.

على المستوى التكنولوجي، عبر احتكار المعرفة والابتكار وآليات نقل التكنولوجيا، مما يُعمق الفجوة التنموية ويُديم حالة التخلف التقني.

إن هذا النسق من العلاقات الاقتصادية غير المتوازنة لا يُمثل مجرد نتيجة عرضية لتفاعلات السوق الحرة، بل يجسد مخرجاً حتمياً لتطور تاريخي محدد اتّسم بعلاقات استعمارية واستغلالية، تحولت في مرحلة ما بعد الاستعمار إلى أشكال أكثر تعقيداً وتخفياً من الهيمنة الاقتصادية، وتعمل عبر آليات السوق والمؤسسات الدولية بدلاً من الاحتلال العسكري المباشر، وتكمن خطورة هذا الواقع في تأثيراته العميقة على قدرة دول الجنوب العالمي على إعمال أهداف التنمية المستدامة، إذ تقيد هذه البنى غير المتكافئة الحيز السياسي (Policy Space) المتاح لهذه الدول لصياغة وتنفيذ استراتيجيات تنموية مستقلة، كما تحول دون بناء قدرات إنتاجية وطنية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وتعيق التحول الهيكلي نحو اقتصادات قائمة على المعرفة والابتكار، وفي ضوء هذا التشخيص المركب، تسعى هذه الدراسة إلى تفكيك البُنى العميقة للنظام التجاري الدولي وآليات اشتغاله، مستكشفة الطرق التي يعيد من خلالها إنتاج علاقات الهيمنة والتبعية، مع التركيز على ثلاثة محاور تحليلية أساسية:الأول يتناول اللاتكافؤ البنيوي في آليات التبادل الدولي، وتآكل القوة التفاوضية للأطراف

الطرفية، والثاني يحلل الأنماط الاستخراجية للإنتاج والتراكم البيئي السلبي، أما الثالث يستكشف هياكل الهيمنة المؤسسية للشركات عابرة القارات وآليات السيطرة على شبكات القيمة المضافة العالمية.

الأهمية البحثية:

تكتسب هذه الدراسة أهمية معرفية متعددة المستويات، إذ تقدم تفكيكاً نقدياً عميقاً للأُطر الابستمولوجية والبنى المؤسسية التي تحكم هندسة النظام التجاري العالمي المعاصر، إذ تتجاوز الحدود التقليدية للتحليل الاقتصادي الوضعي نحو استكشاف الطبقات العميقة للعلاقة الجدلية بين الهياكل الاقتصادية العالمية وإشكاليات التنمية المستدامة في دول الجنوب العالمي، كما وتبرز القيمة المضافة لهذا البحث في سياق معرفي يشهد تحولات براديغماتية متسارعة في الخطاب الأكاديمي حول العدالة التوزيعية العالمية، ويكتسب زخماً استثنائياً في ضوء التحولات الجيواقتصادية المعاصرة، التي أعادت تشكيل خرائط التحالفات الاقتصادية، وأنماط التبادل التجاري بين القوى العالمية الصاعدة والتقليدية.

- الأزمات المتعددة الأبعاد(مناخية، صحية، غذائية) التي كشفت عن هشاشة بنيوية في النظام الاقتصادي العالمي وعمّقت التفاوتات القائمة.
- تصاعد النقاشات النقدية حول أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والبحث عن نماذج اقتصادية بديلة تتجاوز النموذج الاستخراجي المهيمن.

بالاضافة إلى أن البحث يسد فجوة معرفية في الأدبيات العربية المتخصصة في حقل الاقتصاد السياسي النقدي، من خلال تقديم أُطر مفاهيمية مبتكرة وأدوات تحليلية متطورة تتجاوز المقاربات الاختزالية، وتؤسس لفهم أعمق للظواهر المعقدة والمتشابكة في الاقتصاد العالمي المعاصر.

الهدف البحثي:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق منظومة متكاملة من الأهداف الفرعية المترابطة:

الأهداف التشخيصية:

تفكيك الآليات البنيوية الناعمة التي تعيد إنتاج علاقات التبادل اللامتكافئ في المنظومة التجارية العالمية، واستكشاف العلاقة الجدلية بين تراتبية القوة في النظام الدولي وتوزيع الفرص التنموية في الاقتصاد العالمي، بالاضافة الى رصد التأثيرات المتعددة الأبعاد لآليات التبعية البنيوية على مسارات التنمية المستدامة في دول الجنوب.

الأهداف التأسيسية:

بناء إطار تحليلي متكامل يتجاوز المقاربات التقليدية في تفسير العلاقة بين هياكل النظام التجاري وديناميات القوة العالمية، وتطوير أدوات منهجية مبتكرة لقياس وتحليل اللاتماثل البنيوي في العلاقات التجارية العالمية، وتأسيس مرجعية معرفية متخصصة في المكتبة العربية حول اقتصاديات التبعية المعاصرة.

الأهداف الاستشرافية:

استكشاف المسارات البديلة الممكنة لتحقيق توازن أكثر عدالة في النظام التجاري العالمي، وتحليل فرص وتحديات الاندماج الاستراتيجي لدول الجنوب العالمي في الاقتصاد الدولي، بالاضافة إلى تقديم رؤية استشرافية لنماذج اقتصادية بديلة تعزز العدالة التجارية والاستدامة التنموية.

الإشكالية البحثية:

تتمحور إشكالية الدراسة حول سؤال إبستمولوجي مركزي رئيسي: وهو كيف تعمل البُنى الهيكلية والميكانيزمات المؤسسية للنظام التجاري العالمي المعاصر على إعادة إنتاج علاقات الهيمنة والتبعية بين الشمال الصناعي والجنوب العالمي، وما انعكاسات هذه الديناميات على مسارات التنمية المستدامة في الفضاءات الاقتصادية الطرفية؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية المركزية ثلاث إشكاليات فرعية متكاملة:

الإشكالية الأولى تستقصي ديالكتيك التبادل اللامتكافئ ونزيف القيمة المضافة: ما الآليات الاقتصادية والمؤسسية التي تُعيد هيكلة العلاقات التجارية بصورة تؤدي إلى تدهور مستمر في شروط التبادل التجاري لصالح اقتصادات المركز؟ وكيف تُسهم هذه الآليات في استمرار نزيف القيمة المضافة من الأطراف إلى المركز؟

الإشكالية الثانية تتناول الاستخراجية المتجددة والكلفة الإيكولوجية المستترة: كيف يعيد النموذج الاستخراجي المهيمن إنتاج علاقات استغلالية جديدة تحمّل الجنوب العالمي الكلفة البيئية الحقيقية للنمو الاقتصادي العالمي، وما هي الآثار المتعددة الأبعاد لهذا النموذج على الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

الإشكالية الثالثة تبحث في هيمنة رأس المال العابر للقارات وتفتيت سلاسل القيمة: ما الأدوار المتغيرة للشركات متعددة الجنسيات في تشكيل بنية سلاسل القيمة العالمية، وكيف تعمل استراتيجيات هذه الكيانات على إعادة توزيع القيمة المضافة بصورة تكرس التبعية التكنولوجية والمعرفية لدول الجنوب.

الفرضية البحثية:

تنطلق الدراسة من فرضية محورية أساسية مفادها: أن اللاتماثل البنيوي في النظام التجاري الدولي ليس مجرد خلل عرضي أو انحراف ظرفي قابل للتصحيح ضمن المنظومة الراهنة، بل هو نتاج ممنهج وضروري لتطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي في طوره النيوليبرالي المعولم، وهذا النظام عبر تطوره التاريخي طور آليات مؤسسية وتجارية ومالية متكاملة ومتجددة تعمل بصورة منهجية على:

- إعادة إنتاج علاقات الهيمنة والتبعية بصيغ متجددة تتكيف مع التحولات في بنية الاقتصاد العالمي.
- تعميق الفجوات التنموية بين المركز والأطراف من خلال استمرار تدفق فائض القيمة من الجنوب إلى الشمال.
- إعاقة المسارات الاستقلالية لاقتصادات الجنوب العالمي من خلال حصرها في أدوار هامشية ضمن تقسيم العمل الدولي.

وتفترض الدراسة أن هذه الآليات تشكل عائقاً بنيوياً أمام قدرة دول الجنوب على تحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الشامل، ممّا يستدعي تفكيكاً نقدياً عميقاً لهذه البنى والآليات كخطوة أساسية نحو تصور بدائل تنموية أكثر عدالة واستدامة.

المنهجية البحثية:

تتبنى الدراسة استراتيجية منهجية متعددة الأبعاد، تنطلق من المنهج التحليلي النظمي(Systemic Analysis) كإطار ابستمولوجي شامل، يتيح فهم:

التعقيدات البنيوية للنظام التجاري العالمي كمنظومة متكاملة.

الديناميكيات التفاعلية بين مكونات النظام ومستوياته المختلفة.

العلاقات الجدلية بين البنى الاقتصادية والسياسات المؤسسية.

وتُوظف الدراسة استراتيجية المناهج المتكاملة (Integrated Methods Approach)التي تتضافر فيها أدوات منهجية متعددة:

المنهج التاريخي–البنيوي والذي يُستخدم لتتبع المسارات التطورية للعلاقات الاقتصادية العالمية، وتحليل الجذور التاريخية للبنى اللامتماثلة في النظام التجاري العالمي، مع التركيز على نقاط التحول الحاسمة في تشكيل هذه البنى عبر الحقب المختلفة.المنهج الإحصائي التحليلي المقارن، والذي يُوظف في تحليل البيانات الكمية والمؤشرات الماكرواقتصادية التي توثق أنماط التبادل التجاري وتدفقات رأس المال والاستثمار بين الشمال والجنوب، مما يتيح قياس الفجوات التنموية وتدهور شروط التبادل التجاري بصورة دقيقة.

منهجية دراسات الحالة المعمقة والتي تطبق على نماذج محددة من دول الجنوب (غانا، نيجيريا، بوليفيا) كحالات نموذجية تكشف عن الآثار الملموسة والتجليات الواقعية لآليات التبعية البنيوية، وتتيح فهماً تفصيلياً للسياقات المحددة التي تعمل فيها هذه الآليات.

التحليل النقدي للخطاب والذي يُستخدم لتفكيك البنى الخطابية والأطر المعرفية المهيمنة التي تضفي الشرعية على اللاتماثل البنيوي في النظام التجاري العالمي، وتحول دون تصور بدائل خارج الأطر النيوليبرالية.

تتكامل هذه المناهج في إطار تحليلي شامل يجمع بين العمق النظري والدقة الإمبيريقية، ويتيح فهماً متعدد الأبعاد للظاهرة المدروسة في تعقيداتها وترابطاتها المختلفة.

المحور الأول: ديالكتيك التبادل اللامتكافئ ونزيف القيمة المُضافة:

تتجلى هذه الآلية في التدهور المُزمن لشروط التبادل التجاري، إذ تصدر دول الجنوب موادها الخام ومنتجاتها الأولية بأسعار متدنية ومتذبذبة، بينما تستورد السلع المُصنعة والتكنولوجيا المتقدمة بأسعار مُتصاعدة، مما يُفضي إلى استنزاف هيكلي للفائض الاقتصادي وتعميق فجوة التنمية، لتفكيك هذه البُنية الهيكلية للاستلاب الاقتصادي المُمنهج في النظام التجاري العالمي المعاصر من خلال:

الإطار المفاهيمي للتبادل اللامتكافئ، من التنظير إلى القياس الكمي:

تتجسد المفارقة البنيوية للنظام التجاري العالمي المعاصر في ذلك التناقض الجدلي بين خطاب (التبادل الحر) الذي تروج له المؤسسات الدولية من جهة، وواقع الاستنزاف الهيكلي المُمنهج الذي تعانيه اقتصادات عالم الجنوب من جهة أخرى، هذه المفارقة تتمظهر عبر الآليات الناعمة للهيمنة الاقتصادية التي تتخذ من تدهور شروط التبادل التجاري (Deterioration of Terms of Trade)، ميكانيزماً مركزياً لنقل القيمة المضافة من الأطراف في الجنوب إلى المراكز في الشمال، ضمن ديناميكية تراكمية تُفضي إلى تعميق الفجوات التنموية وترسيخ علاقات التبعية البنيوية[1]، إذ أن التحليل المعمق لبنية التبادل اللامتكافئ يكشف عن منظومة متكاملة من الآليات المؤسسية والهياكل السوقية التي تتضافر لإعادة إنتاج الاستقطاب الاقتصادي العالمي، فعلى المستوى الهيكلي يفرض على اقتصادات الجنوب نمط تخصص إنتاجي قسري (Forced Productive Specialization) يحصرها في دوائر إنتاج وتصدير المواد الخام والسلع الأولية منخفضة القيمة المضافة، بينما تتركز عمليات التصنيع المتقدم وإنتاج التكنولوجيا في اقتصادات الشمال[2]، مما يضمن احتكار المراكز الصناعية لمراحل سلسلة القيمة الأعلى ربحية.

---

(1) سمير أمين: التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف، (القاهرة: دار ابن خلدون، ٢٠٠٩)،ص ١٨٧.
(2) المصدر نفسه .

تشريح الميكانيزمات السعرية للاستلاب القيمي:

تعمل آليات التسعير في السوق العالمية على تكريس نزيف القيمة المضافة عبر مجموعة متشابكة من الديناميات الاقتصادية المُعقدة:

أ. التقلبات السعرية الهيكلية:

تخضع أسعار السلع الأولية لتقلبات حادة وميل تدهوري طويل الأمد، بينما تتسم أسعار المنتجات المُصنعة والتكنولوجية بالاستقرار النسبي والاتجاه التصاعدي، هذا التباين الهيكلي في ديناميات الأسعار يُفضي إلى تآكل مستمر في القدرة الشرائية لصادرات الجنوب، إذ تشير الدراسات الإحصائية المُعمقة إلى أنّ دول الجنوب تُضطر سنوياً إلى زيادة حجم صادراتها بنسبة ٣.٥٪ في المتوسط لمجرد الحفاظ على نفس مستوى القدرة الاستيرادية [٣].

ب. آليات الوساطة والسيطرة على سلاسل القيمة:

تتحكم الشركات متعددة الجنسيات في حلقات رئيسية من سلاسل القيمة العالمية، مما يمنحها قوة سوقية هائلة (Market Power)تمكنها من فرض شروط تعاقدية مُجحفة على المنتجين في الجنوب، هذا الهيكل الاحتكاري للسوق العالمية يُفضي إلى توزيع غير عادل للقيمة المُنتَجة، إذ تتراوح حصة المنتجين الأوليين من السعر النهائي للسلع الاستهلاكية بين ٢–٨٪ فقط، بينما تستحوذ شركات التوزيع والتسويق على ٧٠–٨٥٪ من القيمة النهائية[٤]، كما وتشير البيانات الحديثة إلى أنّ دول الجنوب تخسر سنوياً ما يقارب ١,٧ تريليون دولار نتيجة هذا الخلل البنيوي في شروط التبادل التجاري[٥].

ج. تسعير التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية:

تُشكل آليات تسعير التكنولوجيا ونظم حماية الملكية الفكرية المفروضة عالمياً ميكانيزماً إضافياً لاستنزاف فوائض الجنوب، عبر فرض رسوم ترخيص باهظة وأتاوات حصرية على استخدام التقنيات الضرورية للتحول الهيكلي، إذ تُقدر تكلفة هذه المدفوعات بنحو ٣٤٠ مليار دولار سنوياً، مما يُشكل عبئاً إضافياً على موازين مدفوعات دول الجنوب ويُعمق اعتمادها التكنولوجي.

([3]) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): Trade and Development Report 2024: Reforming the international trading system for recovery, resilience and inclusive development (Geneva: UNCTAD, 2024).

([٤]) خوان مارتينيز ، ولويزا سانتوس: سلاسل القيمة العالمية واثرها على اقتصاديات دول الجنوب ، (مصر : مكتبة الإسكندرية للدراسات الاقتصادية ، ٢٠٢٢) ، ص ٤٩.

([٥]) عبد الرحمن مهاتير ، وسارة إيمانويل : اصلاح النظام التجاري العالمي : رؤية من منظور دول الجنوب ، ترجمة : ليلى المغربي ، (الدوحة : مركز الدراسات الدولية ، ٢٠٢٢) ، ص ١٦٥.

لذلك يُضفي الخطاب النيوليبرالي للتجارة الحرة مظهراً من الموضوعية والحتمية الاقتصادية على ما هو في جوهره نظام لاستلاب القيمة، ونقل الفائض من الأطراف إلى المراكز، ويمكن استكشاف هذه الظاهرة من خلال تحليل متعدد الأبعاد للعلاقات التجارية غير المتوازنة بين الشمال والجنوب وكما هو موضح بالجدول ادناه:

الجدول رقم (١) : التبادل التجاري غير المتكافئ بين المراكز والأطراف إلى لسلع أساسية مختارة

السلعة	الدول المنتجة الرئيسية	التغير في أسعار التصدير (بالارقام القياسية)	التغير في أسعار السلع المصنعة المستوردة	صافي الخسارة في القوة الشرائية
الكاكاو	غانا ، ساحل العاج ، نيجيريا	+٦٨٪	+٢١٣٪	-٤٦.٣٪
القطن	مالي ، بوركينافاسو ، بنين	+٤٣٪	+١٩٨٪	-٥٢.٠٪
النحاس	زامبيا ، تشيلي ، بيرو	+١٢٧٪	+١٨٥٪	-٢٠.٤٪
القهوة	إثيوبيا ، كولومبيا ، فيتنام	+٩٤٪	+٢١٣٪	-٣٨.٠٪
الحديد الخام	موريتانيا ، البرازيل ، جنوب أفريقيا	+١٣١٪	+١٨٥٪	-١٩.٠٪
المطاط	إندونيسيا ، تايلاند ، ماليزيا	+٥٢٪	+٢١٣٪	-٥١.٤٪
النفط الخام	نيجيريا ، أنغولا ، العراق	+١١٢٪	+١٨٥٪	-٢٥.٦٪

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة التجارة والتنمية، أفاق التنمية في عالم متصدع: الاضطرابات العالمية والاستجابات الاقليمية ٢٠٢٢،(جنيف: منشورات الامم، الوثيقة المرقمة UNCTAD/TDR/٢٠٢٢).

في هذا السياق، يتضح أن السياسات النيوليبرالية المعاصرة تُخفي تحت غلافها المعلن آليات تساهم في تعزيز الفجوات الاقتصادية وتعميق التبعية، مما يستدعي ضرورة إعادة التفكير في النماذج الاقتصادية المعتمدة، إذ تبرز الحاجة إلى مقاربات جديدة تُعزز من العدالة الاقتصادية وتعمل على إعادة توزيع الثروات بشكل أكثر إنصافاً، حيث أن هذا التحليل يُسلط الضوء على أهمية فهم العلاقات التجارية كمشروطة بالأسس التاريخية والسياسية التي صاغت هذا الواقع، مما يُعزز النقاش حول ضرورة الإصلاحات الفعالة التي تستهدف تحقيق تنمية مستدامة وشاملة تُعلي من قيمة الإنسان والمجتمعات في الجنوب.

التجليات الإمبريقية للتبادل اللامتكافئ: حالات دراسية من الجنوب العالمي.

يتجلى التبادل اللامتكافئ بصوره الأكثر وضوحاً في ثلاثة نماذج دراسية تمثل أنماطاً مختلفة من البنى الإنتاجية التابعة:

أ. جمهورية غانا أسيرة لعنة الكاكاو:

تعد جمهورية غانا نموذجاً أركيتيبياً (Archetypal) للاستلاب القيمي عبر السلع الزراعية، فرغم احتلالها المركز الثاني عالمياً في إنتاج الكاكاو بحصة سوقية تبلغ (١٨٪)من الإنتاج العالمي، إلّا أن الفجوة القيمية تتجلى في الإحصاءات الصادمة، إذ انخفضت حصة المُزارعين الغانيين من القيمة النهائية للشوكولاتة المُصنعة من ١٦٪ في سبعينيات القرن الماضي إلى أقل من ٣.٨٪ في عام ٢٠٢٣ ، كما وتتركز ٩٤٪ من عمليات تصنيع الكاكاو خارج غانا، مما يُفقدها فرصة إضافة قيمة تُقدر بـ ٤.٥ مليار دولار سنوياً، إذ بلغت الخسائر التراكمية نتيجة تدهور أسعار الكاكاو الحقيقية خلال العقدين الماضيين نحو ٣٧ مليار دولار، بما يعادل ٦٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحالي لغانا، هذا الاستنزاف البنيوي أدى إلى استدامة معدلات الفقر المرتفعة في المناطق الريفية المُنتجة للكاكاو، إذ يعيش اكثر من ٦٠٪ من المزارعين تحت خط الفقر، رغم كونهم منتجين لسلعة عالمية ذات قيمة سوقية تتجاوز ١٣٠ مليار دولار سنوياً[٦].

ب. نيجيريا ديالكتيك الثروة النفطية والتبعية البنيوية:

تُقدم جمهورية نيجيريا الاتحادية تجسيداً آخر لمفارقة الوفرة (Paradox of Plenty) وديناميات التبادل اللامتكافئ في قطاع الموارد الاستخراجية من خلال انخفضت القيمة الحقيقية لصادراتها النفطية بنسبة ٤٢٪ خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٢)، بينما ارتفعت تكلفة استيراد التكنولوجيا والمعدات الصناعية بنسبة ٢٧٪ خلال الفترة ذاتها، إذ تستحوذ الشركات النفطية متعددة الجنسيات على ٨٢٪ من القيمة المُضافة في قطاع النفط النيجيري[٧]، تاركة للدولة المنتجة حصة هامشية تتآكل تدريجياً مع ارتفاع تكاليف الخدمات الفنية ومدفوعات التكنولوجيا، أدى هذا الخلل الهيكلي إلى عجز متنام في ميزان المدفوعات النيجيري بلغ ١٥.٤ مليار دولار تقريباً في ٢٠٢٣، رغم كون البلاد من أكبر مصدري النفط في أفريقيا[٨].

ج. بوليفيا الذهب الأبيض ومعضلة القيمة المُستلبة:

تعد دولة بوليفيا متعددة القوميات حالة نموذجية لديناميات الاستلاب القيمي في سياق الموارد الاستراتيجية المستقبلية، خصوصاً فيما يتعلق بمادة الليثيوم الضرورية لتصنيع البطاريات والتقنيات الخضراء، حيث تستحوذ بوليفيا على ٢١٪من احتياطيات الليثيوم العالمية، لكنها لا تحصل سوى على ٥٪من القيمة النهائية للبطاريات المُصنعة من هذا المعدن، إذ تُقدر القيمة المضافة المفقودة سنوياً بنحو ٢.٨ مليار دولار، بما يعادل ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي البوليفي، حتى مع المحاولات الحكومية لتأميم سلسلة إنتاج الليثيوم(٢٠٠٨-٢٠١٩)، ظلت بوليفيا حبيسة قيود تكنولوجية بنيوية أعاقت

---

(٦) أدوما أوويسو : الكاكاو والتنمية تحديات القطاع الزراعي في غانا في ظل العولمة الاقتصادية ، (أكرا: مركز دراسات التنمية الأفريقية، ٢٠٢٣)، ص ٧٧.

(7) Oikenan, and Aigise: (2023). "Oil price volatility, terms of trade and economic growth in Nigeria", (African Economies Journal, 32(1), 2023) pp. 117-143.

(٨) أولوسيغون أديسينا، و تشيكا أوكونكو الاقتصاد السياسي للنفط : دراسة حالة نيجيريا في سياق العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة : المركز العربي للدراسات الاقتصادية ، ٢٠٢٣)، ص ١٨٦.

قدرتها على الصعود في سلسلة القيمة، مما يُبرهن على عمق الحواجز الهيكلية التي تفرضها البنية اللامتماثلة للنظام التجاري العالمي[٩].

ومن ذلك نخلص إلى القول بأن الاختلالات البنيوية التي تعاني منها مجتمعات الجنوب العالمي تعد بمثابة عقبة رئيسية أمام أعمال وأهداف التنمية المستدامة، ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة فإن استمرار تدهور شروط التبادل التجاري يكبد دول الجنوب خسائر تقدر بحوالي ٢.٨٪ من ناتجها المحلي الإجمالي سنوياً، وهو ما يفوق بكثير حجم المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) التي تُقدر بحوالي ٢١٢ مليار دولار لعام ٢٠٢٤ [١٠] ، إذ أن تداعيات هذا التدهور يشكل تهديداً حقيقياً لقدرة تلك الدول على تمويل الاستثمارات الحيوية في مجالات البنية التحتية المستدامة، مثل (الطاقة المتجددة، التعليم، والصحة)، هذا الوضع يُعزز من حلقة مفرغة من التبعية والتخلف، وغالباً ما تتضمن اتفاقيات التجارة الحرة بين الشمال والجنوب شروطاً غير متكافئة تقيد من قدرة الدول الجنوبية على تبني سياسات صناعية مستقلة وفعّالة، إذ أن تلك الاتفاقيات تفرض قيوداً صارمة على الدعم الصناعي مما يُضعف الصناعات الناشئة ويجعل من الصعب على البلدان النامية أن تطور قواعد اقتصادية قادرة على الاستجابة للتحديات المحلية والعالمية، نتيجة لذلك، تُصبح هذه الدول عالقة في (دوامة الفقر) وتفتقر إلى الأدوات اللازمة لتحقيق (تنمية مستدامة) تراعي القيم المجتمعية.

المحور الثاني: الاستخراجية الجديدة وإشكالية الكُلفة الإيكولوجية المُستترة في المنظومة التجارية المُعولمة:

في امتداد تحليلي للإطار المفاهيمي الذي أرسيناه في المحور الأول، تتجلى أمامنا إحدى أعمق تجليات اللامتماثل البنيوي في النظام التجاري المُعولم، والمتمثلة في ما يمكن تسميته بالاستخراجية النيوليبرالية (Neo-extractivism) ، التي تُعيد إنتاج أنماط الهيمنة الكولونيالية عبر آليات السوق المُمأسسة، إذ أن هذه الاستخراجية المُعاصرة لا تكتفي باستنزاف الموارد الطبيعية فحسب، بل ترسخ بنى تبعية مركبة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والإيكولوجية والسوسيو-ثقافية في نسيج معقد من علاقات القوة غير المتكافئة[١١]؛ حيث تُظهر القراءة النقدية للهياكل المؤسسية للتجارة العالمية انغراسها العميق في منطق استخراجي يتجاوز الأُطر التقليدية لاستغلال الموارد، ليشكل ما يُمكن وصفه بالاستعمار الإيكولوجي المقنع (Masked Ecological Colonialism)، هذا النموذج يعمل وفق ديناميات متشابكة تضمن استمرارية تدفق الموارد الطبيعية من أطراف النظام العالمي نحو مراكزه المهيمنة، مع إخفاء الكُلف البيئية والاجتماعية الحقيقية وراء ستار الخطاب النيوليبرالي حول (المزايا النسبية، وكفاءة السوق)، إذ تتبدّى هذه الإشكالية بجلاء صارخ في البُنية التصديرية لاقتصادات

(٩) خوان مورينو ، وماريا كاستيلو : اقتصاديات الموارد الاستراتيجية ، دراسة حالة الليثيوم في بوليفيا، ترجمة : عماد الحسيني ، (بغداد : دار المعرفة للدراسات ، ٢٠٢١)، ص ٩٦.

(١٠) برنامج الامم المتحدة للتنمية :تدهور شروط التبادل التجاري وتأثيره على تمول أهداف التنمية المستدامة في البدان النامية (نيويورك : الامم المتحدة ، سلسلة الدراسات التحليلية ، رقم : ٢٤، ٢٠٢٤) ، ص ٥٧ .

(١١) حازم يوسف النملة : المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من منظور الاقتصاد السياسي والهيمنة العالمية ، (رام الله : رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بيرزيت ، كلية الدراسات العليا ، برنامج الدراسات الدولية ، ٢٠٠٨)، ص ٧٣.

الجنوب العالمي لا سيما في القارة الأفريقية، حيث تكشف المعطيات الإحصائية المحدثة عن واقع مقلق: ما يُقارب ٨٢٪ من إجمالي الصادرات الإفريقية جنوب الصحراء تتشكل من مواد خام أو سلع أولية ذات قيمة مُضافة شبه منعدمة[١٢]، هذا التخصص القسري في أدنى حلقات سلسلة القيمة العالمية ليس مجرد نتاج لـ(اختيارات اقتصادية)، بل هو تعبير عن بنى تبعية ممأسسة تعيد إنتاج ذاتها عبر آليات معقدة من الإكراه البنيوي والهيمنة المعرفية، وأن التحليل المعمق لديناميات الاستخراج المُعاصرة يكشف عن أزمة إيكولوجية بنيوية تتجاوز حدود الأضرار البيئية المباشرة، فالدراسات التحليلية الحديثة تشير إلى أن معدلات استنزاف الموارد في مناطق الجنوب العالمي تفوق (بثلاثة أضعاف) القدرة التجددية للأنظمة الإيكولوجية المحلية، مما يُنذر بانهيار إيكولوجي وشيك يهدد أسس الحياة ذاتها في هذه المناطق[١٣]، وكما موضح ادناه بالجدول: **الجدول رقم (٢) الأبعاد الإيكولوجية للاستنزاف المُمنهج للنموذج الاستخراجي المعولم في قطاعات مختارة (٢٠٢٣).**

القطاع	الدول المتضررة	الغطاء الغابي المفقود (كم²)	التلوث المائي (مؤشر)	انبعاث الكربون (مليون طن)	الاثار الصحية (متوسط العمر المتوقع)
تعدين الكوبالت	الكونغو الديمقراطية	١٢,٣٥٠	عالٍ جداً (٨٧/١٠٠)	٦.٨	سنة ١٢.٣-
تعدين النحاس	زامبيا ، تشيلي	٨,٧٥٠	عالٍ (٧٤/١٠٠)	١٣.٢	سنة ٨.٧-
استخراج النفط	نيجيريا ، انغولا	١٥,٧٨٠	عالٍ جداً (٩٢/١٠٠)	٢٧.٥	سنة ١٠.٥-
قطع الاخشاب	الكاميرون ، إندونيسيا	٤٢,٦٠٠	متوسط (٤٦/١٠٠)	٨.٣	سنة ٣.٨-
تعدين الذهب	غانا ، بيرو ، ماليزيا	٧,٨٢٠	عالٍ جداً (٨٩/١٠٠)	٥.٥	سنة ٩.٢-
زراعة زيت النخيل	إندونيسيا ، ماليزيا	٣١,٤٠٠	متوسط (٥٢/١٠٠)	٩.٧	سنة ٤.١-

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

United Nations Conference on Trade and Development, Trade and Development Report 2023, Growth, Debt, Structure and Climate: Financial Restructuring (Geneva: United Nations Publications, Document No.: UNCTAD/TDR/2023).

يتجلى التناقض البنيوي الجوهري بين النموذج الاستخراجي السائد، ومبادئ التنمية المُستدامة، في عجز هذا النموذج عن تحقيق التوازن المنشود بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: (النمو الاقتصادي العادل، العدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية)، فالاقتصادات المكبلة بقيود التخصص في تصدير المواد الخام تُعاني من هشاشة بنيوية مُزمنة تجعلها رهينة للتقلبات العنيفة في أسواق السلع العالمية، مما يقوّض استقرارها الماكرو–اقتصادي ويُضعف قدرتها على صياغة استراتيجيات تنموية طويلة المدى، إذ أن الأهداف الإنمائية للألفية (SDGs) خاصة تلك المتعلقة مباشرة بالاستدامة البيئية وهي: (الهدف ٦

(١٢) أمجد جميل الافغاني : الشركات المتعددة الجنسيات والدول النامية ، نقد داخلي لنظرية التبعية (رام الله : جامعة بيرزيت ، كلية الدراسات العليا ، المكتبة المركزية ، ٢٠٠٤) ، ص ١١٣.
(١٣) روان رجا جاد قحاز : نظرية التبعية واهميتها في فحص العلاقة مابين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، (رام الله: رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بيرزيت ، كلية الدراسات العليا ، برنامج الدراسات الدولية ، المكتبة المركزية ٢٠١٠)، ص ٧٤.

مياه نظيفة وصرف صحي، الهدف ٧ :طاقة نظيفة وباسعار معقولة، الهدف ١١ :مدن ومجتمعات مستدامة، الهدف ١٢: استهلاك وإنتاج مسؤولان، الهدف ١٣: العمل المناخي، الهدف ١٤ : الحياة تحت الماء،

الهدف ١٥: الحياة على الارض) [١٤]، تبدو كطموحات بعيدة المنال في ظل استمرار هيمنة النموذج الاستخراجي فالتناقض ليس مجرد تحدٍ تقني أو إداري، بل هو تناقض بُنيوي عميق يتطلب إعادة تفكير جذرية في أُسس النظام التجاري العالمي ذاته، تقدم حالة حوض الكونغو نموذجاً صارخاً لهذه المأساة الإيكولوجية المستمرة، فوفقاً لإحصائيات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، شهدت معدلات إزالة الغابات في هذه المنطقة الحيوية ارتفاعاً مُفزعاً بنسبة ٤٢٪ خلال العقد المُنصرم، مدفوعة بالنهم الاستخراجي للمعادن النادرة والأخشاب الاستوائية التي تغذي آلة الاستهلاك في مراكز النظام العالمي[١٥]، والأخطر من ذلك أن الأنشطة الاستخراجية أسهمت في تلويث ما يُقارب ٧٨٪ من مصادر المياه العذبة في المناطق المُحيطة بمواقع الاستخراج [١٦]، ما يشكل تهديداً وجودياً للأمن المائي والغذائي للمجتمعات المحلية، وتعمل المنظومة التجارية المُعولمة على ترسيخ ما يُمكن تسميته بالتقسيم الإيكولوجي غير المتكافئ للعمل(Unequal Ecological Division of Labor)، حيث تتخصص دول الأطراف في تحمل الأعباء البيئية للإنتاج الاستخراجي، بينما تحتكر دول المركز عمليات التحويل والتصنيع ذات القيمة المُضافة العالية والأثر البيئي المحدود نسبياً، هذا التقسيم يعمق من اللامساواة الإيكولوجية ويكرس نمطاً من (الإمبريالية البيئية) التي تصدر الأضرار الإيكولوجية إلى الأطراف مع احتكار المنافع الاقتصادية في المراكز، إذ تشير الدراسات المتخصصة إلى أن القيمة المُضافة للسلع المصنعة تفوق بعشرة أضعاف قيمة المواد الخام المستخدمة في إنتاجها [١٧]، مما يعني أن دول الجنوب تصدر ثرواتها الطبيعية بأبخس الأثمان، لتستوردها لاحقاً كسلع مُصنعة بأسعار مضاعفة، هذه الدورة المُفرغة من الاستنزاف والتبعية تشكل جوهر الاستخراجية النيوليبرالية المُعاصرة.

المحور الثالث: الأوليغارشية المعولمة هندسة الهيمنة المؤسساتية للشركات عابرة القارات وميكانيزمات التحكم في شبكات القيمة المضافة العالمية

تُمثل الشركات عابرة القارات (Transnational Corporations) التجسيد المؤسسي الأبرز للرأسمالية المُعولمة في طورها النيوليبرالي من الرأسمالية الصناعية إلى رأسمالية الشبكات الاحتكارية، حيث تتجاوز هذه الكيانات العملاقة

([14])United Nations General Assembly: Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development, Report 70/1 (New York: United Nations, General Assembly, 2015).

([١٥]) الامم المتحدة : منظمة الاغذية والزراعة (FAO) التقيم العالمي لموارد الغابات، (روما: منشورات منظمة الاغذية والزراعة ٢٠٢٠) ، ص ١٢٢.

([16])The World Bank: Annual Report on Assisting Countries in Achieving Development Goals, (Washington: World Bank Publications, 2022), p. 38.

([١٧]) المعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD): تفاوت القيمة المضافة للسلع المصنعة ، (كندا : منشورات المعهد ، ٢٠٢٤)، ص ٢٩.

مفهوم (الشركة) التقليدي لتصبح فاعلاً جيوسياسياً واقتصادياً يتخطى سيادة الدول القومية، ويعيد تشكيل الجغرافيا الاقتصادية العالمية وفق منطق التراكم الرأسمالي اللامحدود، وإذا كان المحوران السابقان قد كشفا عن البُنى اللامتماثلة في التبادل التجاري والنموذج الاستخراجي المُدمر، فإن هذا المحور يُسلط الضوء على الفاعل الرئيسي المُحرك لهذه الديناميات المتمثلة بالشركات عابرة القارات كأذرع تنفيذية للهيمنة البنيوية وكما يلي:

أولاً: الخريطة الطوبوغرافية للهيمنة الشركاتية العالمية:

تكشف القراءة التحليلية للبيانات الاقتصادية المُعاصرة عن تركز احتكاري مذهل للقوة الاقتصادية في أيدي عدد محدود من الشركات العملاقة، فوفقاً للإحصائيات الحديثة، تسيطر قرابة الـ (٥٠٠) شركة عابرة للقارات على ما يناهز الـ (٧٠٪) من حجم التجارة العالمية تقريباً، وأكثر من الـ (٥٠٪) من الأصول الإنتاجية على مستوى الكوكب، والأكثر دلالة أن (٩٠٪) من المقرات الرئيسية لهذه الشركات تتمركز في دول الشمال العالمي[١٨]، مما يجسد جغرافيا محكمة للهيمنة والسيطرة، هذا التركز الجغرافي–الرأسمالي ليس مُصادفة تاريخية، بل هو نتاج عملية تراكمية طويلة من التراكم البدائي (Primitive Accumulation)الذي بدأ مع الحقبة الاستعمارية واستمر عبر آليات مُتطورة من نزع الملكية والاحتكار، فالشركات عابرة القارات المُعاصرة هي الوريث الشرعي لشركات الهند الشرقية الاستعمارية، مع فارق جوهري:(استبدال الجيوش بالعقود، المدافع بالبراءات، والاحتلال المباشر بالسيطرة على سلاسل الإمداد والقيمة)، وأصبحت تمارس هيمنتها عبر السيطرة على سلاسل القيمة العالمية، وتحتفظ بالأنشطة عالية القيمة المضافة كـــ (البحث، التطوير، التمويل، التصميم، والتسويق) في الشمال العالمي، وتنقل الأنشطة كثيفة العمالة ومنخفضة القيمة المضافة إلى دول الجنوب، مما يمنحها قوة سوقية هائلة تُمكنها من التحكم في الأسعار وشروط التبادل، وكما موضح بالجدول المرفق أدناه.

الجدول رقم (٣): هيمنة الشركات عابرة القارات على سلاسل الإمداد والقيمة المضافة في قطاعات استراتيجية مختارة لدول الجنوب العالمي:

القطاع	الدولة	الشركات المهيمنة	نسبة السيطرة على الإنتاج	نسبة القيمة المضافة المحتفظ بها محلياً	نسبة الضرائب المدفوعة من الإيرادات
تعدين النحاس	زامبيا	غلينكور ، ريو تينتو ، فريبورت	٨٧٪	١٢.٧٪	٣.٨٪
تعدين الذهب	غانا	نيومونت ، أنغلوغولد ، كينروس	٧٩٪	١١.٣٪	٤.٢٪
صناعة النسيج	بنغلاديش	ديكاتلون ، H&M، زارا	٦٨٪	٩.٨٪	٢.٧٪
زراعة الكاكاو	ساحل العاج	نستلة ، مارس ، كادبوري	٨٢٪	٧.٢٪	٣.٩٪
استخراج النفط	نيجيريا	شل ، توتال ، إكسون موبيل	٧٣٪	١٦.٥٪	٥.٣٪
صناعة الاحذية	فيتنام	نايكي ، أديداس ، بوما	٩١٪	٨.٧٪	٣.١٪
تعدين الليثيوم	بوليفيا	تيانكي ، SQM، البيماريل	٧٦٪	١٣.٩٪	٤.٧٪

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

مؤتمر الامم المتحدة، تقرير التجارة والتنمية ٢٠٢٢، افاق التنمية في عالم متصدع الاضطرابات العالمية والاستجابات الاقليمية، (جنيف: منشورات الامم المتحدة، الوثيقة رقم ٢٠٢٢(UNCTAD/TDR/، ص ص ١١٥-١٣٢.

(١٨) ابراهيم محسن عجيل، واعتصام الشكرجي :الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة (الأردن : مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١٥)، ص ٥١.

ثانياً: سلاسل القيمة العالمية كآليات للاستخلاص غير المتكافئ:

تشكل سلاسل القيمة العالمية (Global Value Chains) العمود الفقري للاقتصاد المعولم المعاصر، إذ تجزأ عملية الإنتاج عبر جغرافيات متعددة وفق منطق (التخصص المرن)، لكن هذا التقسيم ليس محايداً أو عشوائياً، بل يخضع لهندسة دقيقة تضمن الاستحواذ الأقصى على القيمة المُضافة لصالح مراكز الهيمنة، من خلال:

التقسيم الهرمي للعمل المُعولم:

تحتكر الشركات عابرة القارات الأنشطة ذات الكثافة المعرفية والتكنولوجية العالية (البحث والتطوير، التصميم، الهندسة المالية، التسويق الاستراتيجي، إدارة العلامات التجارية) في مراكزها بالشمال العالمي، بينما ترحل الأنشطة كثيفة العمالة ومنخفضة القيمة المُضافة (التجميع، التصنيع الأولي، الخدمات اللوجستية الأساسية) إلى أطراف النظام في الجنوب العالمي.

آليات الاستخلاص والتحكم:

عبر هذا التقسيم الاستراتيجي، تتمكن الشركات عابرة القارات من [١٩]:

أ. احتكار الريع التكنولوجي :السيطرة على البراءات والملكية الفكرية تضمن تدفقاً مستمراً للريوع من الأطراف نحو المركز.

ب.التحكم في الأسعار التحويلية:التلاعب بأسعار التبادل بين فروع الشركة الواحدة لتقليل الضرائب وتعظيم الأرباح.

ج. الاستحواذ على فائض القيمة:استغلال الفوارق في الأجور وظروف العمل لتعظيم هوامش الربح.

ثالثاً: البنية التحتية المؤسسية للهيمنة الشركاتية:

لا تعمل الشركات عابرة القارات في فراغ مؤسسي، بل تستند إلى منظومة مُحكمة من المؤسسات الدولية التي تُوفر لها الحماية القانونية والشرعية الأيديولوجية، هذه المنظومة التي يُطلق عليها البعض الدولة العميقة العالمية (Global Deep State)، تتشكل من[٢٠]:

المؤسسات المالية الدولية:

أ.صندوق النقد الدولي: يفرض برامج التكيف الهيكلي التي تُحرر الأسواق وتُخصخص الأصول العامة لصالح الشركات الكبرى.

([١٩]) حازم النملة : مصدر سبق ذكره ، ص ٦٥.
([٢٠]) حميد الجميلي : العولمة الاقتصادية وآليات الهيمنة والاحتكار الجديد، (الاردن : منتدى الفكر العربي ، المجلد ٢٨، العدد ٢٠٧، ٢٠١٣) ، ص ١٥٥ .

ب. البنك الدولي: يمول مشاريع البنية التحتية التي تخدم أساساً احتياجات الشركات الاستخراجية والتصديرية.

ج. بنوك التنمية الإقليمية: تكمل دور المؤسسات العالمية في فرض الأجندة النيوليبرالية.

منظمة التجارة العالمية:

تجسد الإطار القانوني الذي يكرس حقوق الشركات عابرة القارات ويقيد سيادة الدول في وضع سياسات حمائية أو تنموية مستقلة، من خلال اتفاقيات مثل TRIPS (حقوق الملكية الفكرية)، و GATS (تجارة الخدمات) تضمن هيمنة الشركات على القطاعات الحيوية.

آليات التحكيم الدولي:

محاكم التحكيم الخاصة (ISDS) تمنح الشركات حق مقاضاة الدول التي تتخذ إجراءات (تضر) بأرباحها المُتوقعة، مما يقوّض السيادة الوطنية ويُكبّل القدرة على وضع سياسات تنموية مستقلة.

رابعاً: الاستعمار السياسي – التشريعي وآليات الإخضاع المؤسسي:

تتجاوز قوة تلك الشركات البُعد الاقتصادي لتخترق البُنى السياسية والتشريعية للدول، خاصة في الجنوب العالمي، هذا الاختراق يتم عبر آليات متعددة[٢١]:

الاستحواذ التنظيمي:

من خلال الضغط المُنظم (Lobbying) والأبواب الدوارة (Revolving Doors) بين القطاعين العام والخاص، تتمكن الشركات من التأثير المباشر على صياغة القوانين والسياسات بما يخدم مصالحها.

الابتزاز الاستثماري:

تستخدم الشركات التهديد بسحب الاستثمارات أو نقل الإنتاج كسلاح لإجبار الحكومات على تقديم تنازلات ضريبية وتنظيمية، فيما يُعرف بالسباق نحو القاع.(Race to the Bottom)

([٢١]) نورية عبد محمد : اثر الاستثمار الاجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة (١٩٩٢-٢٠١٢)، (جزر تركس وكايكوس: أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة سانت كليمينتس، ٢٠١٢) ص ٧٧.

الهيمنة الأيديولوجية:

عبر تمويل مراكز الأبحاث والجامعات ووسائل الإعلام، تشكل الشركات الخطاب العام وترسخ هيمنة الفكر النيوليبرالي كـ"حقيقة" لا بديل عنها (TINA – There Is No Alternative).

خامساً: الإغراق البيئي والاجتماعي – الوجه الآخر للميزة التنافسية:

تستغل الشركات عابرة القارات التفاوتات في المعايير البيئية والاجتماعية بين الشمال والجنوب لتحقيق ما يُسمى بالمراجحة التنظيمية (Regulatory Arbitrage) هذا الاستغلال يتخذ أشكالاً متعددة[٢٢] :

الإغراق البيئي: استنزاف الموارد الطبيعية دون الالتزام بمعايير الاستدامة، بالاضافة من نقل الصناعات الملوثة إلى دول ذات معايير بيئية متساهلة وتصدير النفايات الخطرة تحت غطاء إعادة التدوير.

الإغراق الاجتماعي: استغلال العمالة الرخيصة في ظروف عمل لا إنسانية، بالاضافة إلى تجنب تكاليف الحماية الاجتماعية والتأمينات والاستفادة من عمالة الأطفال والعمل القسري بشكل مباشر أو غير مباشر.

التهرب الضريبي المُمنهج:

استخدام الملاذات الضريبية والهندسة المالية المُعقدة لتجنب دفع الضرائب، مما يحرم دول الجنوب من موارد حيوية للتنمية، إذ تُقدر الأموال المُهربة سنوياً من دول الجنوب بأكثر من تريليون دولار، أي أكثر من عشرة أضعاف المساعدات الإنمائية الرسمية.

خلاصة القول أن الشركات عابرة القارات في تكوينها وممارساتها الحالية تُمثل الشكل المُعاصر للإمبريالية، إذ أُستبدل الاستعمار العسكري المباشر بأشكال أكثر تطوراً من الهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وأن تفكيك هذه البُنى الهيمنية يتطلب ليس فقط إرادة سياسية، بل أيضاً تطوير نماذج اقتصادية بديلة تتجاوز منطق التراكم الرأسمالي اللامحدود نحو اقتصاد عادل ومستدام يضع الإنسان والطبيعة في مركز اهتماماته.

خاتمة الدراسة:

في نهاية المطاف يمكننا القول أن هذه الدراسة التحليلية النقدية للبنى اللامتماثلة في النظام التجاري العالمي تفضي إلى جملة من الاستنتاجات المحورية التي تتجاوز التوصيف السطحي للظواهر الاقتصادية المعاصرة، لتغوص في الجذور البنيوية العميقة لمنظومة الهيمنة والتبعية المعولمة، وكشف التحليل المعمّق عبر المحاور الثلاثة للدراسة عن حقيقة جوهرية مفادها: (أن اللاتماثل البنيوي في النظام التجاري الدولي ليس انحرافاً عارضاً أو خللاً وظيفياً قابلاً للإصلاح التدريجي، بل

(٢٢) نورية عبد محمد ، مصدر سبق ذكره.

هو السمة التأسيسية والوظيفة الجوهرية لنظام عالمي صُمِمَ تاريخياً لضمان استمرار تدفق الثروة والقيمة من الأطراف نحو المراكز، وأن ما نواجهه في حقيقة الأمر هو نظام استخلاصي محكم (Extractive System) يعمل عبر ثلاث آليات متشابكة ومتعاضدة:

الآلية المؤسساتية–القانونية: التي تتجسد في منظومة القواعد والاتفاقيات التجارية والمالية الدولية، والتي تكرس تحت غطاء (الحياد التقني)، و(الكفاءة الاقتصادية) هياكل قوة غير متكافئة تحد من السيادة الاقتصادية الفعلية لدول الجنوب، وتقيّد قدرتها على صياغة استراتيجيات تنموية مستقلة، هذه المنظومة المؤسساتية كما أظهرت الدراسة، ليست مجرد إطار تنظيمي محايد، بل هي (أداة هيمنة مُتطورة) تعمل على تطبيع علاقات القوة غير المتكافئة وإضفاء الشرعية عليها.

الآلية الإيكولوجية–الاستخراجية: التي تحوّل دول الجنوب إلى مجرد مستودعات للموارد الطبيعية ومكبات للنفايات الصناعية، في عملية استنزاف ممنهج تتجاوز تداعياتها الكارثية القدرات التجددية للأنظمة البيئية المحلية، إذ أبرزت الدراسة كيف أن (الاستخراجية الجديدة) تمثل شكلاً مُتطوراً من أشكال الاستعمار البيئي، حيث يتم تصدير التكاليف البيئية والاجتماعية للإنتاج الرأسمالي إلى الأطراف، بينما تحتكر المراكز الفوائد الاقتصادية.

آلية الهيمنة الكوربوراتية: التي تتجسد في السيطرة شبه المطلقة للشركات عابرة القارات على سلاسل القيمة العالمية، وقدرتها الفائقة على التحكم في مسارات التنمية وأولوياتها في دول الجنوب هذه الكيانات العملاقة، كما بينت الدراسة تجاوزات كونها مجرد فاعلين اقتصاديين لتصبح قوى شبه سيادية تمتلك القدرة على صياغة السياسات العامة وتوجيه مسارات التنمية وفق مصالحها الاستراتيجية.

وكشفت الدراسة عن التداعيات البنيوية العميقة لهذا النظام اللامتماثل على مسارات التنمية في دول الجنوب، وأدى تضافر **الآليات الثلاث المذكورة إلى:**

- تكريس التخصص القسري في إنتاج وتصدير المواد الأولية منخفضة القيمة المضافة، مما يحبس اقتصادات الجنوب في دائرة مُفرغة من التبعية التكنولوجية والإنتاجية.
- تآكل الحيز السياساتي السيادي المتاح لصانعي القرار في دول الجنوب، نتيجة القيود المفروضة من قِبل الاتفاقيات الدولية والشروطية المؤسساتية.
- تعميق الأزمة الإيكولوجية من خلال نمط استخراجي مدمر يُهدد الأسس البيئية للحياة والتنمية المستدامة في دول الجنوب.
- إعادة إنتاج دورات التبعية عبر آليات دين مُتصاعدة وتبعية تكنولوجية مزمنة تعيق أي محاولة جدية للتحرر الاقتصادي.

توصيات الدراسة:

إن تجاوز هذا الواقع البنيوي اللامتماثل يتطلب أكثر من مجرد إصلاحات تجميلية أو تعديلات هامشية على القواعد القائمة، ما نحتاجه هو تحوّل بارادايمي جذري (Paradigmatic Shift) يُعيد تعريف أسس النظام الاقتصادي العالمي وغاياته، وتتطلب هذه العملية التحويلية التاريخية تبني استراتيجية متعددة المستويات والأبعاد وتقوم على:

١. المستوى المعرفي–الإبستمولوجي:

تفكيك الهيمنة المعرفية للنموذج النيوليبرالي وإنتاج معارف بديلة تنطلق من تجارب وحاجات دول الجنوب.

تطوير أُطر نظرية نقدية قادرة على كشف آليات الهيمنة المستترة وتعرية أيديولوجيا (الحياد التقني) للمؤسسات الدولية.

استعادة وتطوير المعارف المحلية والتقليدية كبدائل معرفية للنموذج الغربي المهيمن.

٢. المستوى السياسي–الاستراتيجي:

بناء تحالفات استراتيجية بين دول الجنوب تكون قائمة على التضامن الفعلي والمصالح المشتركة، وتتجاوز الخطابات الرومانسية نحو آليات عملية للتعاون والتكامل.

تطوير مؤسسات مالية وتجارية بديلة تعمل وفق منطق التعاون والتكامل بدلاً من المنافسة والاستغلال.

استعادة السيادة الاقتصادية الفعلية عبر سياسات حمائية ذكية وانتقائية تحمي الصناعات الناشئة وتعزز القدرات الإنتاجية المحلية.

٣. المستوى الاقتصادي–الإنتاجي:

التحول من اقتصاد الريع الاستخراجي إلى اقتصاد إنتاجي قائم على المعرفة والابتكار والقيمة المضافة العالية.

تطوير سلاسل قيمة إقليمية بديلة تُقلل الاعتماد على الأسواق والتكنولوجيات الغربية.

الاستثمار المكثف في التعليم والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي كأساس للتحول البنيوي المنشود.

المستوى الإيكولوجي–الحضاري:

تبنّي نموذج تنموي بديل يُوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وضرورات الاستدامة البيئية.

تطوير تقنيات إنتاجية محلية تحترم الحدود الإيكولوجية وتُحافظ على التنوع البيولوجي.

بناء حضارة جديدة قائمة على التناغم مع الطبيعة بدلاً من السيطرة عليها واستغلالها.

وفي التحليل النهائي والكلمات الأخيرة، تؤكد هذه الدراسة أن البنى اللامتماثلة للنظام التجاري العالمي ليست قدراً محتوماً أو قانوناً طبيعياً خارج التاريخ، بل هي بناء (اجتماعي–سياسي–اقتصادي) قابل للتفكيك وإعادة البناء، وأن النضال من أجل نظام عالمي أكثر عدالة وإنصافاً ليس مجرد طموح طوباوي، بل ضرورة تاريخية مُلحة تفرضها التحديات الوجودية التي تواجه الإنسانية جمعاء من الأزمة المناخية إلى تفاقم اللامساواة إلى تآكل الأسس الإيكولوجية للحياة على كوكب الأرض، إذ أن بناء هذا البديل العادل والمستدام يتطلب تضافر جهود جميع القوى الحية في العالم من الحركات الاجتماعية والنقابات العمالية إلى المثقفين النقديين والأكاديميين الملتزمين، ومن الحكومات التقدمية إلى منظمات المجتمع المدني، فقط من خلال نضال جماعي منظم وواعٍ يمكن كسر قيود الهيمنة وفتح آفاق جديدة لمستقبل إنساني أكثر إشراقاً، وتبقى الحقيقة الأساسية التي تؤكدها هذه الدراسة: (أن عالماً آخر ليس ممكناً فحسب، بل هو ضروري وحتمي، والسؤال ليس هل سيحدث التغيير؟ بل متى، وكيف سيتحقق، ومن سيقوده، ولصالح من ستكون نتائجه، وفي هذا السياق التاريخي الحرج تصبح المعرفة النقدية – كتلك التي سعت هذه الدراسة لتقديمها – سلاحاً في معركة التحرر، ومنارة تضيء دروب النضال نحو غدٍ أفضل تسوده العدالة والكرامة الإنسانية والاستدامة البيئية.

المصادر:

١) ابراهيم محسن عجيل، واعتصام الشكرجي :الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة (الأردن : مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١٥).
٢) أدوما أوويسو : الكاكاو والتنمية تحديات القطاع الزراعي في غانا في ظل العولمة الاقتصادية ، (أكرا: مركز دراسات التنمية الأفريقية، ٢٠٢٣).
٣) أمجد جميل الافغاني : الشركات المتعددة الجنسيات والدول النامية ، نقد داخلي لنظرية التبعية (رام الله : جامعة بيرزيت ، كلية الدراسات العليا ، المكتبة المركزية ، ٢٠٠٤).
٤) الامم المتحدة : منظمة الاغذية والزراعة (FAO) التقيم العالمي لموارد الغابات، (روما: منشورات منظمة الاغذية والزراعة ٢٠٢٠).
٥) أولوسيغون أديسينا، و تشيكا أوكونكو الاقتصاد السياسي للنفط : دراسة حالة نيجيريا في سياق العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة : المركز العربي للدراسات الاقتصادية ، ٢٠٢٣).
٦) برنامج الامم المتحدة للتنمية :تدهور شروط التبادل التجاري وتأثيره على تمول أهداف التنمية المستدامة في البدان النامية (نيويورك : الامم المتحدة ، سلسلة الدراسات التحليلية ، رقم : ٢٤، ٢٠٢٤).
٧) حازم يوسف النملة : المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من منظور الاقتصاد السياسي والهيمنة العالمية ، (رام الله : رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بيرزيت ، كلية الدراسات العليا ، برنامج الدراسات الدولية ، ٢٠٠٨).

٨) حميد الجميلي : العولمة الاقتصادية وآليات الهيمنة والاحتكار الجديد، (الاردن : منتدى الفكر العربي ، المجلد ٢٨، العدد ٢٠٧، ٢٠١٣).

٩) خوان مارتينيز ، ولويزا سانتوس: سلاسل القيمة العالمية واثرها على اقتصاديات دول الجنوب ، (مصر : مكتبة الإسكندرية للدراسات الاقتصادية ، ٢٠٢٢).

١٠) خوان مورينو ، وماريا كاستيلو : اقتصاديات الموارد الاستراتيجية ، دراسة حالة الليثيوم في بوليفيا، ترجمة : عماد الحسيني ، (بغداد : دار المعرفة للدراسات ، ٢٠٢١).

١١) روان رجا جاد قحاز : نظرية التبعية واهميتها في فحص العلاقة مابين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، (رام الله: رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بيرزيت ، كلية الدراسات العليا ، برنامج الدراسات الدولية ، المكتبة المركزية ٢٠١٠).

١٢) سمير أمين: التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف، (القاهرة: دار ابن خلدون، ٢٠٠٩).

١٣) عبد الرحمن مهاتير ، وسارة إيمانويل : اصلاح النظام التجاري العالمي : رؤية من منظور دول الجنوب ، ترجمة : ليلى المغربي ، (الدوحة : مركز الدراسات الدولية ، ٢٠٢٢).

١٤) المعهد الدولي للتنمية المستدامة :(IISD) تفاوت القيمة المضافة للسلع المصنعة ، (كندا : منشورات المعهد ، ٢٠٢٤).

١٥) نورية عبد محمد : اثر الاستثمار الاجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة (١٩٩٢-٢٠١٢)، (جزر تركس وكايكوس: أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة سانت كليمينتس، ٢٠١٢).

16) Oikenan, and Aigise: (2023). “Oil price volatility, terms of trade and economic growth in Nigeria”, (African Economies Journal, 32(1), 2023).

17) The World Bank: Annual Report on Assisting Countries in Achieving Development Goals, (Washington: World Bank Publications, 2022).

18) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): Trade and Development Report 2024: Reforming the international trading system for recovery, resilience and inclusive development (Geneva: UNCTAD, 2024).

19) United Nations General Assembly: Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development, Report 70/1 (New York: United Nations, General Assembly, 2015).